الاقتصادية الصباح
العدد 1806 - السنة السادسة
الثلاثاء 10 جمادى الأولى 1435 - الموافق 11 مارس 2014
Tuesday 11 March 2014 - No.1806 - 6th Year

مجلس «كامكو» يوصي بتوزيع 5 فلوس عن 2013

انعقد أمس الموافق 9 مارس 2014 مجلس إدارة شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول «كامكو» واعتمد البيانات المالية للعام الماضي المنتهي في 31 ديسمبر 2013، ورفع توصيته لعمومية الشركة بتوزيع أرباح نقدية عن تلك السنة بنسبة 5 في المئة من القيمة الاسمية للسهم «بواقع 5 فلوس لكل سهم»، علما بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة بذلك.
وكانت أرباح الشركة في العام الماضي قد بلغت 3.02 مليون دينار تقريبا مقابل خسائر بنحو 11.69 مليون دينار للعام 2012، بارتفاع في النتائج تقدر نسبته بحوالي 125.8 في المئة.

المؤشرات الاقتصادية الأمريكية لا تزال مخيبة للآمال

«الوطني»: هل بدأ الاقتصاد الأمريكي يفقد قوة دفعه؟

تواتر في الأسواق العالمية

قال تقرير البنك الوطني شهدت الأسواق أسبوعا حافلا بالتطورات ومنها اتخاذ قرارات تتعلق بأسعار الفائدة من قبل بنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي، والاحتقان السياسي في أوروبا الشرقية وتخفيض أرقام بيانات العمالة في الولايات المتحدة الأميركية وأرقام مخيبة للآمال لطلبيات المصانع في الولايات المتحدة الأميركية وتعليقات صادرة عن أعضاء في مجلس الاحتياطي الفدرالي.

وأضاف بعد فترة طويلة من الترقب من قبل الأسواق، أبقى بنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة بدون تغيير يوم الخميس، الأمر الذي أضاف مزيدا من التأكيد على ما جاء في المؤتمر الصحفي الذي عقده دراغي، رئيس البنك المركزي الأوروبي. وكان معظم المشاركين في السوق يتوقعون أن يعلن البنك المركزي الأوروبي عن تعديلات على عمليات تطهير سوق السندات، وعندما لم يذكر دراغي شيئا عن أي تغيير في ملاحظاته الأولية، ارتفع سعر اليورو بشكل كبير. ومرّة أخرى، خيّب رئيس البنك المركزي الأوروبي آمال أولئك الذين كانوا يتوقعون تلمّس إشارة إلى تخفيف السياسات النقدية، وقد أثارات تصريحاته موجة من عمليات تغطية المراكز باليورو حتى نهاية الأسبوع.

وتابع في الولايات المتحدة، شدّد عضو مجلس الاحتياطي الفدرالي، دادلي، في مؤتمره الصحفي على أنه قد «حان الوقت لتخفيف الارتباط بمستوى الـ 6.50 في المئة كنسبة للبطالة» وأضاف أن توقعات السوق لمسار أسعار الفائدة على المدى القصير تبدو معقولة في الوقت الحالي» وأن هذا الأمر يتوافق تماما مع توقعات مجلس الاحتياطي الفدرالي».

وبين عموما، كانت هناك أمور عدّة أثارت اهتمام الأسواق خلال الأسبوع، فالأرقام الاقتصادية في الولايات المتحدة مستمرة في التراجع وبالتالي فقد كانت مخيبة للآمال بينما لا يزال الدولار الأميركي يكافح للصمود في وجه خمس عملات رئيسية من عملات الدول الصناعية الثمان الكبرى «الدولار الأسترالي والدولار النيوزيلندي والكرون السويدي والكرونر النرويجي واليورو» والتي سجلت جميعها مكاسب على حساب العملة الأوروبية في سنة 2014. وحتى في الأسواق الناشئة، تراجع الدولار على الرغم من الوضع المتوتر مع روسيا، وقد شهدت الأسواق طلبا مكثفا على عملات الأسواق الناشئة على أثر شعور الأسواق بأن مسيرة تعافي الاقتصاد الأميركية آخذة في التباطؤ.

وقال باختصار، على صعيد العملات الأجنبية، أقفلت الأسواق في نهاية الأسبوع في وضع كان الجنية الاسترليني فيه أقوى مما كان عليه في بداية الأسبوع واليورو في وضع قوي جدا، فالجنيه الاسترليني، بعد أن وصل على 1.6644 يوم الثلاثاء مقابل الدولار أقفل في نهاية الأسبوع عند مستوى 1.6730، أما اليورو، فقد اتسمت تحركاته أكثر اندفاعا، حيث أنه، بعد أن انخفض إلى 1.3708 قبل اجتماع البنك المركزي الأوروبي، عاد ليسجل مكاسب واضحة ويقفل عند مستوى 1.3880 في نهاية للتداول للأسبوع.

وعلى صعيد السلع، لا يزال الذهب يستمد دعما قويا من الاضطرابات السياسية في أوروبا الشرقية، مراوحا مستوى 1,350 دولار. بالإضافة إلى ذلك، أدّت مراجعة وتخفيض أرقام العمالة في الولايات المتحدة إلى زيادة شعور المستثمرين بأن مسيرة تعافي الاقتصاد الأميركي آخذة في التباطؤ، الأمر الذي عزز جاذبية المعدن الأصفر.

مخاوف السوق

وأضاف التقرير بعد إعلان آيه دي بي عن أرقام عمالة ضعيفة يوم الأربعاء، جاء تقرير العمالة الثاني خلال الأسبوع أفضل مما كان متوقع حيث أفاد التقرير بأن عدد المطالبات الأولية بالتعويض عن فقدان الوظائف بلغ 323 ألف مطالبة في وقت كان الاقتصاديون يتوقعون له أن يبلغ 336 ألفا، علما بأن أرقام العمالة لشهر يناير قد تم تعديلها بتخفيضها إلى 127 ألف في حين بلغ عدد المطالبات لشهر فبراير 175 ألفا.

ويقول المحللون إن الأرقام لم تكن كما متوقعا لها في تتبع أرقام عمليات التوظيف المقدمة من قبل الحكومة على مدى الأشهر القليلة الماضية، كما أن الطقس شديد البرودة خلال أشهر الشتاء أبقى الناس بعيدين عن محلات البيع بالتجزئة وعن وكالات السيارات، وهذا ما يفسر تردد الشركات في تسريع عمليات التوظيف.

تهدئة الأسواق

وصرّح رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي في أتلانتا، دينيس لوكهارت خلال الأسبوع قائلا: «أعتقد أننا لو جاء الرقم أقل من 100.000 يوم الجمعة سيعني هذا أننا حصلنا على أرقام ضعيفة لثلاثة أسابيع على التوالي، وسيكون ذلك سببا للقلق بالتأكيد. أنا، شخصيا، لا أعتقد بأن ردّة فعلي ستكون شديدة إزاء هذه الأرقام، لكني لا أتحدث بالنيابة عن اللجنة، وأعتقد أن استمرار تدني العدد الصافي لعمليات التوظيف سيكون باعثا على القلق» لكنه أضاف أنه يعتقد بأن عمليات مشتريات السندات سوف تتوقف بحلول نهاية السنة. ومن جهة أخرى، قال رئيس بنك الاحتياطي الفدرالي في فيلادلفيا، تشارلز بوسر: «أعتقد بأن الآثار السلبية لبرودة الطقس وانعكاسها على الاقتصاد سوف تنتهي خلال أشهر قليلة. دعونا نتحلى بالصبر وننظر إلى الأمور على مستوى أبعد.»

عودة الثقة باليورو

واشار التقرير عودة الثقة بمنطقة اليورو ساهمت في تحقيق الأداء القوي الذي أبدته الأصول الأوروبية خلال الأسابيع الأخيرة، فتدفقات الأموال باتجاه أدوات الدين السيادي وأسهم الشركات في الاتحاد النقدي الأوروبي ارتفعت إلى مستويات لم تشهدها منذ بضع سنوات وكانت أحد المصادر التي استمد اليورو منها مرونته وقوّته. ويتضح ذلك جليا من انخفاض العائد على سندات الدين الإسبانية إلى أدنى مستوياته من ثمان سنوات، وكذلك ارتفعت أسعار السندات الحكومية الإيطالية واليونانية مع توارد الأرقام حول أداء اليورو وتوافقها مع التوقعات، والملاحظ أن تكلفة اقتراض كل من إسبانيا وإيطاليا لفترة عشر سنوات انخفضت إلى أقل من 4 في المئة هذه السنة للمرة الأولى منذ سنة 2010، حيث استمد المستثمرون ثقة أكبر من تعليقات رئيس البنك المركزي الأوروبي حول الأوضاع في كلا البلدين.

على الرغم من الضغوط التضخمية الضعيفة للغاية ونمو العرض النقدي، ومع أن بعض الاقتصاديات الأوروبية الرئيسية كإيطاليا وفرنسا لم تخرج من مرحلة الركود إلا مؤخرا، كان لإيجابية تدفقات رؤوس الأموال وتحسن مشاعر المستثمرين أثر قوي في تعزيز موقف اليورو مقابل العملة الأميركية.

المركزي الأوروبي

وأوضح في حين كانت السوق تتوقع تخفيضا لسعر إعادة التمويل، إلا أن البنك المركزي الأوروبي خيّب آمال المستثمرين بإبقاء الوضع على حاله، واتخاذ ماريو دراغي موقفا غير متساهل في مؤتمره الصحافي اللاحق، حيث كشف خلال المؤتمر عن موقف متفائل وعن إدخال تعديل على توقعات النمو الاقتصادي برفع الأرقام السابقة لتلك التوقيعات. بالنسبة للتوقعات بشأن التضخم، جاءت التوقعات إيجابية لحد ما حيث يتوقع البنك أن تبلغ نسبة التضخم 1.7 في المئة في نهاية سنة 2016. وكما كان عليه الحال في الماضي، يتوقع البنك أن تتراجع المخاطر التي يمكن أن تهدد فرص النمو الاقتصادي، وأما المخاطر التي يمكن أن تهدد تحقيق مستوى التضخم المستهدف فإن البنك يرى انها متوازنة عموما ومحدودة، ويعزى جزء كبير من التراجع الحالي لمعدل التضخم لانخفاض أسعار الطاقة وقوة اليورو، وكرر البنك المركزي الأوروبي أن يفضل أن يبقى أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية أو ربما عند مستويات أدنى لفترة أطول.

بعد ابتعاد دام خمس سنوات عن أسواق المال، يستعد «بيريوس بانك» أقرب بنوك اليونان لإطلاق إصدار لسندات يبلغ 500 مليون يورو وإصدار أسهم بمبلغ 1.8 مليار يورو لاختبار مدى استعداد المستثمرين الدوليين لإقراض الشركات اليونانية من جديد، ومع أن اختبارات الضغط التي يفرضها البنك المركزي تدل على أن البنوك اليونانية الرئيسية تحتاج لـ 6.4 مليار يورو لكي تستطيع تحمّل خسائر الائتمان مستقبلا، إلا أن الفروق بين أسعار العرض وأسعار الطلب على السندات اليونانية قد انخفضت إلى أدنى مستوياتها منذ شهر مايو 2010.

استقرار سعر الفائدة

الملاحظات التي بدا فيها محافظ البنك المركزي شهادته أمام البرلمان جاءت متوافقة تماما مع الموقف الذي عبّر عنه التصريح الذي صدر بعد الاجتماع الأسبوعي هذا الأسبوع. يبدو أن المحافظ قد شدد على رسالته التي تفيد بأن أسعار الفائدة ستبقى متدنية لفترة طويلة والتي جاءت في تقييم السياسة الحالية وذلك بالإسهاب في الحديث عن الآثار الإيجابية التي ستعود على خطط الأسر ومؤسسات الأعمال نتيجة لوجود فترة طويلة من استقرار سعر الفائدة، ويبدو واضحا من هذا الموقف أن البنك لن يغير بسهولة سياسته الحالية حول هذا الموضوع.

يرى المحللون أن معدل التضخم في أستراليا ليس منخفضا بالدرجة التي كان يمكن أن يكون عليها قبل 6 إلى 12 شهرا مضت، لكنه في الوقت ذاته لا يتسارع بالمعدل الذي يمكن أن يستنتج من قراءة غير متعمقة لأحدث الأرقام المتاحة. وفي الواقع، لا تزال التوقعات بالنسبة للتضخم متوافقة مع الهدف الذي حدّده بنك الاحتياطي الأسترالي على المدى المتوسط.

الصين: يجب أن نسمح للإصلاحات بتحقيق نمو نوعي

صرّح وزير المالية الصيني، لو جيواي، هذه الأسبوع بأن معدل النمو المستهدف من قبل الصين لم يعد رقما محددا بشكل حازم حسبما يوحي به المركز الوطني للأبحاث والتنمية، حيث قال: «إذا سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة 7.2 في المئة أو 7.3 في المئة يمكننا القول أيضا أنه قد تم تحقيق معدل النمو المستهدف والبالغ 7.5 في المئة». لكنه استدرك قائلا إن التوظيف أكثر اهمية لأن كون معدل النمو أكثر أو أقل من 7.5 في المئة ليس بالأمر بالغ الأهمية، بل إن التوظيف أكثر أهمية من معدل النمو. وفي حين أن الصين تسعى لخلق 11 مليون فرصة عمل جديدة هذه السنة، قال «لو» إنه بالإمكان تحقيق أكثر من ذلك. وحول موضوع عمليات الإقراض التي تتم خارج النظام المصرفي الرسمي، يبدو أن الصين باتت أكثر إصرارا على إعداد نظام للتعامل مع حالات التقصير في أداء الالتزامات الائتمانية يكون أثره محدودا على النظام المصرفي الرسمي وذلك عبر مجموعة أوسع من قنوات الوساطة. الاعتقاد السائد هو أن الصين، من خلال أخذ حالات التقصير هذه بعين الاعتبار سوف تحقق هدف التصحيح التدريجي لعدم احتساب مخاطر الائتمان ضمن سعر الإقراض في مختلف قطاعات السوق المالية، الأمر الذي سوف يعزز كفاءة عملية تخصيص الموارد المالية.

الذهب يرتفع على خلفية تباطؤ الاقتصاد الأمريكي

على مدى الأسبوعين الماضيين، استعاد المعدن الأصفر جاذبيته كملاذ آمن للاستثمار مع احتدام التوتر بشأن أوكرانيا، وتقول التقارير الإعلامية أن رجال السياسة في كل من القرم وأوكرانيا قد اتفقوا على تقريب موعد الاستفتاء حول الانضمام إلى روسيا أو الاستقلال وذلك بمدة اسبوعين قبل الموعد المقرر سابقا بحيث يعقد يوم 16 مارس. وفي حين أن الأنظار سوف ترّكز على التقرير القادم للتوظيف في الولايات المتحدة، من المرجح أن يبقى سوق الذهب بالغ الحساسية وقابلا للتأثر بالتطورات في أوروبا الشرقية.

بحضور مؤسسات مالية ومنظمات عالمية وهيئات رقابية

«بيتك للأبحاث» تشارك في تنظيم مؤتمر «التمويل الإسلامي» بإسطنبول

جناح «بيتك للأبحاث»

جانب من المؤتمر

شاركت شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» في فعاليات مؤتمر التمويل الإسلامي الذي عقد في اسطنبول مؤخرا لمدة يومين كعضو منظم للمؤتمر، الذي شهد حضورا كبيرا من مؤسسات مالية اسلامية واكاديمية عريقة ومنظمات عالمية وهيئات رقابية ضمت بالاضافة الى «بيتك للابحاث» كل من بورصة اسطنبول، والبنك المركزي التركي، والبنك الدولي، والبنك الاسلامي للتنمية، وجامعة «INCEIF».

افتتح المؤتمر الذي حمل اسم «اثر البنوك الاسلامية في التمويل» بكلمة ترحيبية من رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لبورصة اسطنبول ابراهيم ترهان، تلاه الخطاب الرئيسي من نائب رئيس البنك الاسلامي للتنمية عبد العزيز الهناني، فيما ترأست شركة «بيتك للابحاث» جلسة حوارية بعنوان «دور التمويل الاسلامي في الاستقرار المالي»، حيث طرحت خلال الجلسة بحثها الرائد في تقلبات الاسواق المالية والوضع الراهن في الاقتصادات الناشئة، مع تقييم امكانيات صناعة التمويل الاسلامي العالمية.

واوضح البحث أن أعلى تسعة بلدان من حيث قيمة التمويل الإسلامي فيها تمتلك نحو 89 في المئة من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية، وأن ثمانية من هذه البلدان التسعة تصنف على انها أسواق ناشئة من قبل كبرى المؤشرات المالية في العالم مثل مؤشر داو جونز ومؤشر «MSCI»، و «FTSE» وغيرها. وتقدر قيمة الأصول المالية الإسلامية التي تقع داخل هذه الاقتصادات الناشئة الثمانية بنحو 710 مليار دولار كما في نهاية عام 2013. وفي ضوء ذلك، أبرز البحث أهمية تقييم رواد صناعة التمويل الإسلامي للمخاوف ذات الصلة بالمخاطر المحتملة والمخاوف المتعلقة بالاستقرار المالي للاسواق في ظل التقلبات الأخيرة التي شهدتها الساحة المالية والاقتصادية في الأسواق الناشئة، وقد حظى البحث المقدم بالاشادة والتقدير وعبر كثير من الحضور عن تقديرهم الكبير لعمق الدراسات والأبحاث التي تعدها الشركة، ومهنيتها العالية، وشمولها وتطورها السريع مع الأسواق العالمية.

وقامت «بيتك للابحاث» بتوزيع تقارير ابحاث تمويل اسلامي تحمل عناوين «التمويل الاسلامي في 2014» و«التمويل في البنوك المشاركة التركية، حيث لقيا استحسانا كبيرا واشادة من قبل المشاركين لمحتواهم الغني وموضوعاتهم الملامسة للوضع الراهن في الاقتصاد، والتحليلات والدراسات المالية العميقة القائمة على حقائق ومنهجية علمية.

وتؤكد مشاركة «بيتك للابحاث» كمنظم للمؤتمر التقدير عالمي لمكانتها في مجال البحوث الاسلامية ولقيمة تقاريرها التي تثري الفكر الاقتصادي وتضيف قيمة لمتخذي القرار وفق رؤية موضوعية قائمة على حقائق ومنهجية علمية، والدور الاساسي ل «بيتك للأبحاث» في تعزيز الروابط بين الهيئات والمؤسسات الاقتصادية والبحثية على مستوى العالم ودعم التعاون بشكل فعال، ما يؤدى الى توسيع وتطوير دراسة الاوضاع الاقتصادية، والاستفادة القصوى من الابحاث الاقتصادية.

«الوطني للاستثمار» حصدت جائزة «أفضل مدير أصول في الكويت لسنة 2014»

جانب من التكريم

حصلت شركة الوطني للاستثمار على جائزة أفضل مدير أصول في الكويت لسنة 2014 للسنة الثانية على التوالي من مجلة MENA Fund Manager، وهي مجلة اقتصادية شهرية رائدة تركز على مدراء محافظ الاستثمار والمستثمرين والشركات التي تقدم الخدمات المالية في المنطقة. وقد حصلت الوطني للاستثمار على هذه الجائزة على أساس سلسلة من معايير إدارة الصناديق وفق اعتبارات هيئة التحرير في مجلة MENA Fund Manager وبإجماع عدد من الخبراء في قطاع الاستثمار وإدارة الأصول.

وقد استلم الجائزة الدكتور حسين شحرور المدير التنفيذي لقسم إدارة الأصول الإقليمية في شركة الوطني للاستثمار نيابة عن الشركة في الاحتفال السنوي الذي اقامته مجلة MENA Fund Manager لتسليم الجائزة في دبي في مطلع هذا العام. وبهذه المناسبة علق الدكتور شحرور قائلا: «إن الفوز بهذه الجائزة يعد شهادة على استراتيجيتنا الرامية إلى إيجاد فرص استثمارية ذات قيمة عالية لمستثمرينا، وهي كذلك شهادة على الحرفية المتفوقة وفاعلية فريق العمل في شركة الوطني للاستثمار». المنتجات المبتكرة والتفكير الإبداعي والتميز في الأداء كانت وراء حصول شركة الوطني للاستثمار على عدة جوائز تقديرية مماثلة على مدى السنوات السابقة. ويسر إدارة اسهم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شركة الوطني للاستثمار أن تضيف هذه الجائزة إلى مجموعة الأوسمة التي حصلت عليها مؤخرا.

لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول «التعاون» تعقد اجتماعها في الكويت

يعقد بدولة الكويت غداً الاجتماع التاسع والخمسين للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وسيناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات من بينها توصيات اللجان العاملة تحت إشراف لجنة المحافظين والمعنية بموضوعات الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي حول المعايير الاسترشادية للرقابة المصرفية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونظم المدفوعات بدول المجلس حول تطورات سير العمل بمشروع دراسة إستراتيجية ربط نظم المدفوعات بدول المجلس ، والإحاطة بتقرير حول الإجراءات المتبعة في أمن المعلومات لنظم المدفوعات في الدول الأعضاء.